ههنا من انكرت الشي اجهلته وليس بمعنى الجحود حتى يرد عليه ما اورد
على تعريف الامام الغزالي اعني تكذيب الرسول عليه السلام في شي
مما علم مجيئه به بالضرورة من انه قول بالمنزلة بين المنزلتين لان من
تشكك او يكون خاليا عن التصديق والتكذيب ليس بمصدق ولا جاحد
وانه باطل عند اهل السنة وفيه ان المحذور باق بحاله لان الانكار بمعنى
الجهل تقابل المعرفة فيلزم ان يكون العارف الذي ليس بمصدق كاحبار
اليهود واسطة فالصواب ان الكفر هو الجحود واليه يشير قوله ودليل
التكذيب حيث لم يقل عدم التصديق ويجوز ان يكون كفر الشاك والخالي
لان تركهما الاقرار مع السعة والامكان بالكلية دليل التكذيب كما
ان التلفظ بكلمة الشهادة دليل التصديق والغيار بكسر
المعجمة تغيير اللباس بان يخيط فوق الثياب بموضع لا يعتاد الخياطة
عليه كالكتف ما يخالف لونه ويلبس كذا في بعض الحواشي وفي تاج الاسامي
الغيار نشان اهل ذمة قوله لانها تدل على التكذيب وجعل بعض المحظورات دليل
التكذيب دون بعض مفوضة الى الشارع قوله فان من صدق الخ يرد عليه
ان عدم اجزاء المصدق عليها لا يستلزم كونها دليل التكذيب بل دليل عدم
التصديق والجواب ان المراد بالدليل الامارة المفيدة للظن كما وقع في العبارات
ههنا قوله واحتجت المعتزلة بامثال الخ اي احتجت المعتزلة بالاخبار التي جاءت
في القران بلفظ الماضي على حدوث القران لصدقها الذي هو صفة المعاني لاستدعاء
بالذات والالفاظ بالتبع سابقة المخبر عنه اعني النسبة بالزمان وكل مسبوق بالزمان
حادث فالقران سواء كان عبارة عن المعاني او الالفاظ حادث ولما كان
السند الاهم بالاخبار المستعملة للمضي [illegible] في التنزيل [illegible] المعنى
قوله اجيب بانه مقتضى التعلق الخ اي سبق المخبر عنه مقتضى تعلق كلامه الازلي
بالمخبر عنه فاللازم سبق المخبر عنه على التعلق وحدوثه وهو لا يستلزم حدوث
صفة الكلام كما في علمه تعالى بوقوع الاشياء فان تعلقه حادث مع عدم حدوث العلم
لكن هذا الجواب على راي سعيد بن القطان فحينئذ لا يقول بتنوع الكلام الازلي الى الخبر

والنهي

والنهي والامر وان دلالة الكلام الحسي عليه دلالة الاثر على المؤثر واما
على ما ذهب اليه الشيخ الاشعري من تنوعه الى الانواع الخمسة في الازل وان لانه
عليه دلالة الموضوع على الموضوع له فالجواب ان ذاته تعالى وصفاته لما لم تكن
زمانية يستوي اليها جميع الازمنة استواء جميع الامكنة فالماضي والحال والاستقبال
كل منها حاضر عنده في مرتبته واختلاف التعبيرات بالنظر الى المخاطب لكونه زمانيا
رعاية للحكمة في باب التفهيم والتعليم قوله خبران اي المجموع خبران معنى سواء
كان خبرا لفظا ايضا كما في الوجه الثاني فان الجملة في محل الخبر او لا كما في الوجه الاول
حيث اجري الاعراب الذي يستحقه المجموع على الجزء الاول تنزيلا له مع فاعله منزلة
المفرد وفائدته على الوجه الاول التنبيه على ان سواء خبر لفظا لا معنى وعلى الوجه
الثاني عدم لكونه اعتراضا على ما سيجي فاندفع الاشكال قوله سواء بمعنى الاستواء
يعني اسم بمعنى المصدر قوله نعت كما نعت بالمصادر اي جعل سواء وصف
معنويا لما يتصف بالاستواء كما جعل المصادر كذلك اما فعلا نحو [illegible] كما في كلمة سواء
او لا كما في هذه الاية قوله وما بعده مرتفع به اجراء له مجرى المصدر لتضمنه معناه
فيجب توحيده كالفعل المسند الى الظاهر قوله مستو عليهم الخ اشارة الى ان سواء
انما يعمل بتاويل اسم الفاعل قوله او بانه خبر لما بعده ويكون ترك التثنية لجهة المصدرية
ولما كان لكل من الوجهين مخالفا للظاهر جاز فيه الوجهان ويكون التركيب
من قبيل اقائم زيد اما الاول فلان الاصل في سواء ان لا يعمل لانه اسم غير صفة
والتاويل بالصفة يفوت المبالغة المطلوبة واما الثاني فلتقدم الخبر على المبتدأ
مع عدم المطابقة قوله والفعل انما حكم بان قوله ءانذرتهم ام لم تنذرهم
مرتفع المحل اما على الفاعلية او على المبتدأ او مع تقديم الخبر عليه توجه اسئلة
الاول ان الفعل كيف وقع مسندا اليه والثاني انما ذكر يبطل تصدر الاستفهام انما ذكر [illegible]
والثالث ان الهمزة وام موضوعان لاحد الامرين وما يسند اليه سواء
يجب ان يكون متعددا فاجاب عن الاول بقوله والفعل الخ وعن الثاني
والثالث بقوله وحسن دخول الهمزة الخ فالمخبر عنه ههنا هو الجملة لا الفعل
وحده وقد جعل الفعل مع فاعله المضمر فيلا وهو شائع في عباراتهم ولا [illegible]

Copyright © King Saud University